طفرة ديمغرافية

سيصارع العالم النمو السكاني وشيخوخة السكان والهجرة والتوسع الحضري

ديفيد بلوم

تعيش البشرية في صراع مع قوى التغيرات الديمغرافية. وتكمن أبرز هذه التغيرات في سرعة النمو السكاني في بعض الاقتصادات النامية وتحول نسب المراهقين والشباب الراشدين في اقتصادات أخرى، وتزايد طول الأعمار وشيخوخة السكان في أنحاء العالم، والتوسع الحضري والهجرة الدولية.

وتفرض جميعها تحديات جسيمة — فهي تهدد النمو الاقتصادي، واستقرار المالية العامة، وجودة البيئة، وتحقيق الأمن والرفاه للبشرية.

ولكن التغلب على أي منها ليس أمرا مستحيلا. وأفضل السبل للتعامل معها هي تحرك صناع السياسات في القطاع العام والقطاع الخاص للعمل بشكل حاسم وتعاوني وعاجل. ويتضمن هذا التحرك معالجة إصلاح سياسة التقاعد، ووضع سياسة للهجرة العالمية، وتوفير وسائل منع الحمل لملايين النساء، ومواصلة تحسين المعدلات في بقاء الأطفال ومعالجة الأمراض المزمنة.

سكان العالم يتزايدون

كان النمو السكاني بطيئا للغاية على امتداد معظم فترات تاريخ البشرية. ولم يصل تعداد سكان العالم إلى مليار نسمة حتى مطلع القرن التاسع عشر ولم يصل إلى مليارين نسمة إلا في عشرينات القرن العشرين. ولكن أخذ سكان العالم في التزايد بوتيرة أسرع بكثير خلال القرن الماضي. فقد بلغ تعدادهم ٣ مليارات في عام ١٩٦٠ ثم قفز إلى ٧ مليارات في عام ٢٠١١.

وفي بداية عام ٢٠١٦، كان عدد سكان العالم ٧,٤ مليارات نسمة ويُتوقع زيادتهم بما يصل إلى ٨٣ مليون نسمة هذا العام — وهو ما يمثل الفرق بين ١٤٠ مليون مولود و٥٧ مليون من الوفيات. وتشير توقعات المتغير المتوسط لشعبة السكان في الأمم المتحدة، التي تفترض تطور سلوك الخصوبة على نحو يتسق مع الاتجاهات العامة والأنماط الماضية، إلى أن تعداد سكان العالم سيتجاوز ٨ مليارات في ٢٠٢٤، و٩ مليارات في ٢٠٣٨، و١٠ مليارات في ٢٠٥٦. وسيكون بلوغ تعداد سكان العالم ١٠ مليارات مكافئا لإضافة عدد سكان الصين والهند إلى سكان العالم الحاليين.

ومن المسلم به أن هناك شيئا من عدم اليقين المحيط بهذه التوقعات. وعلى سبيل المثال، في ظل توقع المتغير المنخفض لشعبة السكان في الأمم المتحدة (الذي يفترض انخفاض الخصوبة بمقدار نصف طفل)، لن يصل تعداد السكان إلى ٨ مليارات نسمة حتى عام ٢٠٢٦، بينما يصل في ظل توقع المتغير المرتفع (الذي يفترض ارتفاع الخصوبة بمقدار نصف طفل) إلى هذا المستوى في ٢٠٢٢. ولكن، أيا كانت الظروف، فإن سكان العالم ماضون في مسار غير مسبوق في التاريخ (راجع الرسم البياني ١).

وستشهد ٩٩٪ من النمو المتوقع على مدى الأربعة عقود القادمة البلدان المصنفة في فئة الأقل نموا — إفريقيا وآسيا (ما عدا اليابان) وأمريكا

اللاتينية والكاريبي، وميلانيزيا، وميكرونيزيا، وبولينزيا. ويعيش في إفريقيا حاليا سدس سكان العالم، ولكنها ستسهم بنسبة ٥٤٪ في نمو سكان العالم من الآن وحتى عام ٢٠٥٠. ويُتوقع لحاق سكان إفريقيا بالسكان في مناطق أكثر نموا (أستراليا وأوروبا واليابان ونيوزيلندا وأمريكا الشمالية– كندا والولايات المتحدة في المقام الأول) بحلول عام ٢٠١٨؛ وسوف يصلون إلى ما يزيد على ضعف حجمهم بحلول عام ٢٠٥٠.

وتشمل التحولات البارزة الأخرى المتوقعة في مجموع السكان من الآن وحتى عام ٢٠٥٠ ما يلي:

- ستتجاوز الهند الصين في عام ٢٠٢٢ لتضم أكبر عدد من السكان المواطنين؛
- سيبلغ سكان نيجيريا حوالي ٤٠٠ مليون نسمة، ما يفوق ضعف عددهم الحالي، فتتقدم البرازيل وإندونيسيا وباكستان والولايات المتحدة لتضم ثالث أكبر عدد من سكان العالم؛
- سيتراجع عدد سكان روسيا بنسبة ١٠٪ وينمو سكان المكسيك بنسبة أقل قليلا من المعدل العالمي البالغ ٣٢٪ بحيث يتراجع هذان البلدان من أعلى ١٠ بلدان تضم سكانا مواطنين، بينما تنضم إلى قائمة أعلى ١٠ بلدان كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية (بزيادة نسبتها ١٥٣٪) وإثيوبيا (٩٠٪).
- سيشهد ثمانية عشر بلدا — معظمها في شرق أوروبا (ومنها روسيا) — تراجعا في عدد السكان يبلغ ١٠٪ أو أكثر، بينما سيزداد عدد السكان في ٣٠ بلدا (معظمها في إفريقيا جنوب الصحراء) على الأقل بمقدار الضعف.

وتفرض سرعة النمو السكاني تحديات جسيمة، منها الحاجة إلى توفير وظائف لأعداد كبيرة وتزويدهم برأس المال البشري (جودة التعليم والتدريب والصحة) كما يتعين أن يكونوا منتجين. ويجب أن تضع البلدان أسس رأس المال المادي والبنية التحتية اللازمة لكي تدعم زيادة فرص العمل؛ وإلا سيزداد انتشار المعاناة الجماعية والصراعات والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة. وربما وقف عدم المساواة المتزايد بين البلدان حجر عثرة أمام التعاون الدولي، وأفضى إلى تعطيل أو حتى عكس مسار عملية العولمة التي لا تزال تحمل إمكانات كبيرة لرفع مستويات المعيشة حول العالم. وإضافة إلى ذلك، غالبا ما تفرض سرعة النمو السكاني ضغوطا على النظم البيئية والموارد الطبيعية، وتضعف أمن الغذاء والطاقة والمياه — مما يزيد تراجع مستوى جودة البيئة المحلية والعالمية سوءا ويقلل احتمالات معالجتها والتكيف معها.

وتشير التقديرات إلى ضرورة توفير عدد هائل من فرص العمل يصل إلى ٧٣٤ مليون فرصة جديدة على المستوى العالمي في الفترة بين ٢٠١٠ و٢٠٣٠ لاستيعاب الزيادات المتوقعة في أعداد السكان، مع الأخذ في الحسبان حدوث تغيرات معقولة في معدلات المشاركة في القوى العاملة، وبلوغ معدلات البطالة المستهدفة وهي ٤٪ أو أقل للكبار و٨٪ أو أقل للشباب.

حيث يعيش الناس

مع تزايد أعداد السكان على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين، وكذلك الكثافة السكانية، بدا هناك تباين كبير بين المناطق الجغرافية والبلدان. ففي عام ١٩٥٠، تراوحت الكثافة السكانية بين ١,٥ نسمة لكل كيلو متر مربع في أوقيانوسيا إلى ٤٥ نسمة في آسيا. واليوم، تتراوح النسبة بين ٥ و١٤٢ في نفس المناطق.

ويواصل مركز جاذبية سكان العالم التحول نحو المناطق الأقل نموا. ويتحول كذلك من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية نتيجة للهجرة وارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات في المناطق الحضرية، وتنمية المناطق الريفية لتتحول إلى مناطق حضرية. والآن أصبح أكثر من نصف سكان العالم يعيش في مناطق حضرية، فارتفعت نسبتهم من ٣٠٪ في ١٩٥٠، ويُتوقع بلوغ نسبتهم الثلثين بحلول عام ٢٠٥٠ (راجع الرسم البياني ٢). وسكان إفريقيا هم الأقل انتشارا في المناطق الحضرية، فيعيش ٤٠٪ منهم في مناطق حضرية— لا تكاد تتجاوز نسبتهم نصف النسبة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وهي أكثر مناطق التوسع الحضري بين المناطق النامية. ويُتوقع أن يعيش ٥٠٪ من سكان آسيا في مناطق حضرية خلال الأعوام القليلة القادمة.

ونما عدد المدن الكبرى — المناطق الحضرية التي يزيد عدد سكانها على ١٠ مليون نسمة — من ٤ في ١٩٧٥ إلى ٢٩ اليوم. ويسكن المدن الكبرى ٤٧١ مليون نسمة—١٢٪ من سكان الحضر في العالم و٦٪ من مجموع سكان العالم. وأدخلت الأمم المتحدة مؤخرا مفهوم المدن «فوق

الرسم البياني ١

النمو السكاني على قدم وساق

من المتوقع أن يزداد نمو سكان العالم باطراد حتى عام ٢٠٥٠، على رأسهم إفريقيا وآسيا. وستنمو المناطق الأخرى بوتيرة بطيئة، هذا إن كان لها أن تنمو.

(السكان، مليار نسمة)

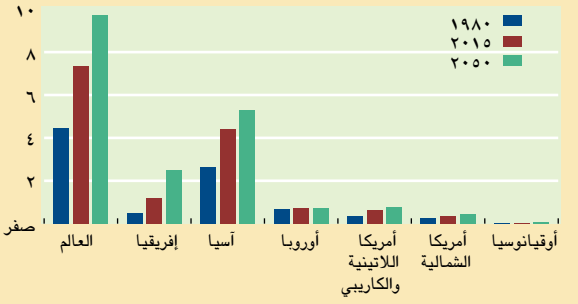

المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (٢٠١٥)

الرسم البياني ٢

الهروب من المزرعة

يعيش أكثر من نصف سكان العالم في مناطق حضرية، وسوف تصل نسبة سكان الحضر إلى الثلثين بحلول عام ٢٠٥٠.

(٪ من السكان في المناطق الحضرية)

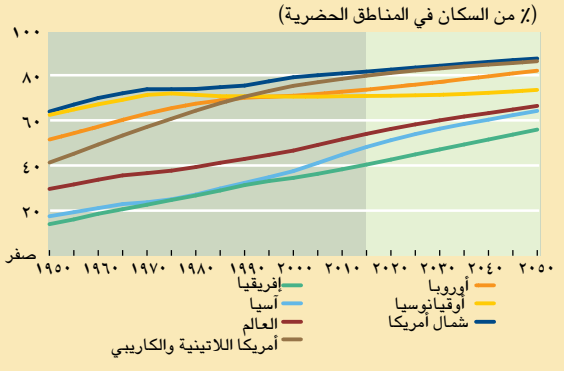

المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (٢٠١٤).
ملحوظة: توقعات بعد عام ٢٠١٥.

الكبرى» التي يبلغ سكان الحضر فيها ٢٠ مليون نسمة أو أكثر. وبلغت ثماني مدن مستوى المدن «فوق الكبرى» في عام ٢٠١٥. وتأتي طوكيو على رأس القائمة حيث يسكنها ٣٨ مليون نسمة— أكثر من سكان كندا. وتأتي في المرتبة الثانية مدينة دلهي التي يتجاوز عدد سكانها البالغ ٢٦ مليون نسمة عدد سكان أستراليا. ومن المدن فوق الكبرى الأخرى شنغهاي وساوباولو ومومباي ومدينة المكسيك وبكين وأوساكا. وبحلول عام ٢٠٢٥، يُتوقع أن تنمو كل من دكا وكراتشي ولاغوس والقاهرة لتصبح مدنا فوق الكبرى.

ويدور جدل مكثف حول انعكاسات أنماط هذا التوزيع المكاني للسكان. فيؤكد البعض المنافع الاقتصادية المصاحبة لأنماط التركز الحضري، مثل تجمعات العمالة والأسواق الكبرى لبيع السلع والخدمات. ويلقي آخرون الضوء على الضغوط التي تفرضها كثافة التجمعات السكانية الحضرية على الأراضي والهواء وموارد المياه، واستهلاك سكان المناطق الحضرية غير التناسبي من الوقود الأحفوري وما يقابله من مساهمتهم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وحقيقة أن ما يزيد على مليار نسمة يعيشون في أوضاع مزرية للغاية في الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية.

ديناميكية السكان

على الرغم من تزايد أعداد السكان، بدأت وتيرة النمو السكاني تتباطأ مؤخرا. فتبلغ نسبة نمو سكان العالم في الوقت الحاضر ١,٠٨٪ في السنة، وهو ما يعني ارتفاع عددهم بمقدار الضعف كل ٦٤ سنة. وانخفضت نسبة هذا النمو من مستوى مرتفع بلغ ٢,٠٦٪ خلال الفترة من ١٩٦٥–١٩٧٠، أو عندما كان عددهم يتضاعف كل ٣٤ سنة. وتسجل إفريقيا أعلى معدلات النمو وتبلغ ٢,٤٤٪ (يتضاعف سكانها كل ٢٨ عاما)، وتسجل أوروبا أدنى مستوياتها ٠,٠٤٪ (يتضاعف عدد سكانها كل ١٧٣ سنة). ويشهد المعدل الكلي لنمو السكان هبوطا ويُتوقع استمرار هبوطه في كل منطقة جغرافية. وبالنسبة للعالم ككل، يُتوقع انخفاض معدل نمو السكان إلى النصف في الفترة بين الآن و٢٠٥٠.

وغالبا ما يستخدم خبراء الديمغرافيا نموذجا «تحول ديمغرافي» في وصف العملية الديناميكية لنمو السكان، وهو ما يمثل انعكاسا للتحول من نظام ارتفاع معدلات المواليد والوفيات إلى انخفاض معدلات المواليد والوفيات. وأحد السمات الرئيسية للتحول هو حدوث التراجع في معدلات الوفيات قبل تراجع معدلات الخصوبة، والنتيجة هي الدخول في مرحلة من النمو السكاني.

معدلات الوفيات— تراجع عدد الوفيات سنويا على مستوى العالم لكل ألف نسمة باطراد من ١٩,٢ في الفترة من ١٩٥٠–١٩٥٥ إلى ٧,٨ اليوم. ويرجع هذا التراجع إلى عوامل مثل تطور اللقاحات واتساع نطاق استخدامها؛ وأوجه أخرى للتقدم الطبي مثل استحداث العلاج بالمضادات الحيوية ودواء إعادة المياه إلى الجسم عن طريق الفم، وتحسن الأنظمة الغذائية، والتدخل في الصحة العامة بما في ذلك تحسن الصرف الصحي، وتوفير مياه للشرب آمنة بقدر أكبر، والناموسيات المُعالجة بمبيدات حشرية، والتوسع في التعليم (خاصة للأمهات)، وتحسن النظم الصحية والبنى التحتية الأخرى. ويرتبط ذلك كله بزيادة تصل إلى ٢٤ عاما في الأعمار المتوقعة على مستوى العالم— من ٤٧ في الفترة من ١٩٥٠–١٩٥٥ إلى ٧١ الآن. وبالنظر إلى أنه كان من المعتاد أن يعيش المولود في المتوسط حتى بلوغه ٣٠ عاما تقريبا على امتداد معظم تاريخ البشرية، فإن هذا الزيادة البالغة ٢٤ عاما، أي بمتوسط ٩ ساعات من العمر المتوقع في اليوم على مدى ٦٥ عاما، هي حقيقة إنجاز إنساني مذهل — ولم يستكمل دورته بعد. ويُتوقع ارتفاع العمر المتوقع في العالم إلى ٧٨ بحلول الفترة ٢٠٥٠–٢٠٥٥.

ويختلف العمر المتوقع اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى، فيتراوح من مستوى منخفض هو ٦١ عاما في إفريقيا إلى مستوى مرتفع يصل

الرسم البياني ٣

عدد أطفال أقل

في عام ١٩٥٠، كان متوسط حمل المرأة ٥ أطفال، واليوم يبلغ معدل حملها ٢,٥ طفل.

(مجموع معدل الخصوبة)

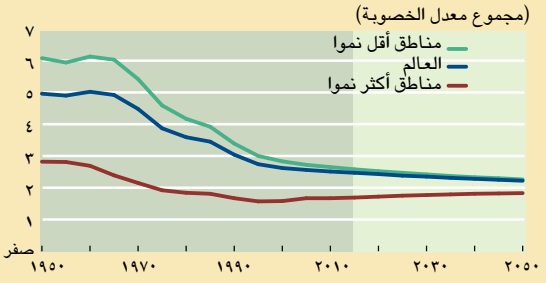

المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (٢٠١٥).

ملحوظة: تُعرِّف الأمم المتحدة معدل الخصوبة الكلي بأنه «عدد الأطفال الذين قد تنجبهم إمرأة إذا ما افترض أنها ستعيش جميع السنوات التي بمقدورها الإنجاب خلالها وحملت حسب معدلات الخصوبة للعمر المحدد.» والمناطق الأكثر نموا تضم أستراليا واليابان ونيوزيلندا وأمريكا الشمالية. والمناطق الأقل نموا تضم إفريقيا وآسيا (ما عدا اليابان) وأمريكا اللاتينية والكاريبي وميلانيزيا وميكرونيزيا وبولينيزيا. الفترة بعد ٢٠١٥ تعكس توقعات.

إلى ٨٠ عاما في أمريكا الشمالية. ويُتوقع أن تضيق هذه الفجوة البالغة نحو عقدين إلى حد ما في السنوات القادمة. ويُتوقع أن تتفوق إفريقيا على كل المناطق الأخرى من حيث المكاسب على مستوى صحة السكان النسبية والمطلقة، انعكاسا لعوامل منها اللحاق بالركب الاقتصادي وانتشار التكنولوجيا.

يكمن أحد الدوافع الرئيسية وراء ارتفاع العمر المتوقع في تحسُّن معدل بقاء الأطفال. فقد تراجعت وفيات الأطفال في أعمار دون الخامسة على مستوى العالم بما يزيد على ٥٠٪ من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥، مع التحسن في كل منطقة، وإن كان أقل نسبيا في إفريقيا جنوب الصحراء وأوقيانوسيا. وجاءت أعلى الأعداد المطلقة لوفيات الأطفال في الهند ونيجيريا، وبلغت نسبتهما معا ٢٠٪ من سكان العالم و٢٣٪ من المواليد—لكنها بلغت ٣٣٪ من وفيات الأطفال. ومن الأسباب الرئيسية في وفيات الأطفال تعقيدات الولادة قبل الموعد، والالتهاب الرئوي، والتعقديات المصاحبة لآلام الولادة والوضع، والإسهال والملاريا، بينما سوء التغذية هو أحد العوامل المساعدة الكبيرة.

وبرغم التحسن الكبير في معدلات بقاء الأطفال، توفي ما يزيد على ١٦ ألف طفل دون سن الخامسة كل يوم في عام ٢٠١٥. ونتج معظم هذه الوفيات عن أمراض وأسباب كان يمكن الوقاية منها أو علاجها من خلال عمليات تدخل موجودة وفي المتناول.

معدلات الخصوبة— تراجع معدلات الخصوبة هو أحد الأوجه الرئيسية الأخرى للمشهد الديمغرافي العالمي. وفي عام ١٩٥٠، كان متوسط حمل المرأة ٥ أطفال، واليوم يبلغ معدل حملها ٢,٥ طفل (راجع الرسم البياني ٣). وتختلف معدلات الخصوبة اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى— من ١,٦ في أوروبا إلى ٤,٦ في إفريقيا. ويزداد اختلاف معدلات الخصوبة بين البلدان. تصل إلى ٧,٦ في النيجر، و٦,٤ في الصومال، و٦,١ في مالي وتشاد، و٦,٠ في أنغولا لكنها تبلغ ١,٢ في سنغافورة و١,٣ في مولدوفا والبوسنة والهرسك والبرتغال وكوريا الجنوبية واليونان وإسبانيا. ويعيش حوالي نصف سكان العالم في بلدان ذات معدلات خصوبة أقل من معدل الإحلال على المدى الطويل البالغ نحو ٢,١ طفل لكل امرأة.

وفي الاقتصادات النامية، يمثل تحسن معدل بقاء الأطفال دافعا رئيسيا وراء تراجع الخصوبة الناتج عن إدراك الحاجة إلى خفض عدد

الولادات للوصول إلى الهدف المحدد لحجم الأسرة. كذلك تنكمش الرغبة في الخصوبة مع التقدم في التعليم ونمو الدخل. وانخفاض الخصوبة بدوره يعزز التحسن في معدل بقاء الأطفال، عن طريق تحسين صحة الأمهات والسماح بتكريس قدر أكبر من موارد الأسرة لكل طفل.

كذلك تمثل إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل أحد العوامل الرئيسية وراء تراجع الخصوبة. فعلى مستوى النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاما ويعشن مع شركاء من الذكور (برابطة زواج أو خلافه)، بلغ المعدل الكلي لاستخدام وسائل منع حمل حديثة ٥٧٪ مع الأساليب الرئيسية في تعقيم المرأة (وتستخدم هذه الوسيلة ١٩٪ من نساء هذه الفئة في أنحاء العالم)، والأدوات داخل الرحم (١٤٪) وتناول موانع الحمل عن طريق الفم (٩٪)، والواقي الذكري (٨٪)، والحقن (٥٪). ومن بين النسبة المتبقية من النساء في هذه الفئة السكانية وهي ٤٣٪، لم يلب الخُمسان منها حاجتهن إلى تخطيط الأسرة — أي أنهن ولودات، وفعالات جنسيا، ويرغبن في تأجيل أو الامتناع عن الحمل، لكنهن لا يستخدمن وسائل حديثة لمنع الحمل. وتهبط هذه النسبة إلى حوالي الربع عند تضمين أساليب تقليدية مثل التنظيم حسب مواعيد الدورة الشهرية أو الانسحاب. وفي إفريقيا تصل نسبة الحاجة غير المُلباة إلى منع الحمل ومعدلات الخصوبة مستويات أعلى بكثير من المتوسط العالمي.

الهجرة الدولية— إلى جانب معدلات المواليد والوفيات، تمثل حركة الأشخاص عبر الحدود القناة الأخيرة التي يتغير حجم السكان المواطنين من خلالها. ولا يتجاوز عدد سكان العالم الذين يعيشون في بلدان بخلاف تلك التي وُلِدوا فيها ٣,٣٪ من مجموع السكان، أو ٢٤٤ مليون نسمة. وتضم أوروبا وأمريكا الشمالية ١٥٪ من سكان العالم، ولكن يسكنهما أكثر من نصف المهاجرين الدوليين في العالم. ويعيش

في عام ١٩٥٠، كان متوسط حمل المرأة ٥ أطفال، واليوم يبلغ معدل حملها ٢,٥ طفل.

في الولايات المتحدة حوالي ٢٠٪ من أولئك المهاجرين، تليها ألمانيا والاتحاد الروسي بنسبة ٥٪ لكل منهما. والبلدان التي تسهم بأكبر أعداد من المهاجرين الدوليين هي الهند (١٦ مليونا) والمكسيك (١٢ مليونا) وروسيا (١١ مليونا) والصين (١٠ ملايين). ومعظم المهاجرين الدوليين في سن العمل وموزعين بالتساوي على أساس الجنس.

وبرغم أن عام ٢٠١٥ شهد واحدة من أكبر موجات الهجرة الجماعية عبر القارات في التاريخ الحديث— الهجرة الجماعية لما يزيد على مليون شخص سوري إلى أوروبا— لا تزال الحواجز الاقتصادية والمؤسسية أمام الهجرة كبيرة، وكذلك المعارضة الاجتماعية والسياسية القوية في كثير من الاقتصادات المتقدمة. وبرغم ذلك، تتيح الهجرة إمكانات كبيرة لتحقيق منفعة لا تقتصر على أولئك الذين يتركون أوطانهم وحسب ولكنها تشمل كذلك الآخرين في بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء. غير أن تحقيق هذه الإمكانات يعتمد على عوامل مختلفة، منها سياسات دعم اندماج المهاجرين في الاقتصادات المحلية. كذلك يعارض الهجرة كثير من البلدان التي يغادرها المهاجرون لأنها تستنزف مواردها البشرية بالغة الأهمية مثل الأطباء والمهندسين والمعلمين. ومع هذا، فإن تحويلات العاملين في الخارج تمثل قوة توازن كبيرة؛ فتشير التقديرات إلى قيام المهاجرين بتحويل ٤٤١ مليار دولار إلى العالم النامي في عام ٢٠١٥، وهو ما يزيد على المساعدة الإنمائية الرسمية بمقدار ثلاثة أضعاف ويبلغ حوالي ثلثي مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو البلدان النامية. ويمكن أن تسهم التحويلات مساهمة كبيرة في تخفيف الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تراكم رأس المال البشري والمادي.

هيكل الأعمار

ربما كان أهم التطورات الديمغرافية العالمية هو تغير هيكل أعمار السكان. وتبرز هنا ثلاث مجموعات من التغيرات يسهل التنبؤ بها: تراجع إعالة الشباب (نسبة الأطفال في أعمار أقل من ١٥ سنة إلى السكان في سن العمل من ١٥ إلى ٦٤ عاما)، وتحول أعداد المراهقين والشباب (تتراوح أعمارهم بين ١٥–٢٤ سنة)، وارتفاع نسبة كبار السن (٦٠عاما وأكثر أو ٦٥ عاما وأكثر). وترتبط كل هذه التغيرات بالاتجاهات العامة لأعداد المواليد والوفيات. على سبيل المثال، هبوط معدلات الوفيات في المراحل الأولى من التحول الديمغرافي غير متناسب بين الرُضَّع والأطفال، وهو ما له دور فعال في انطلاق جيل من طفرة المواليد التي تمتد حتى تراجع الخصوبة. ومع تقدم جيل طفرة المواليد في العمر، تشق موجة عمرية طريقها من خلال الهرم السكاني (راجع الرسم البياني ٤)، من القاعدة (الرُضَّع والأطفال) نحو الأقسام الوسطى (١٥–٢٤ و٢٥–٥٩)، إلى القمم (٦٠ فما فوق و٨٠ فما فوق). ويشهد هيكل الأعمار تغيرات مماثلة نتيجة لمعدلات المواليد الآخذة في الارتفاع بحدة، مثل طفرات المواليد في كثير من البلدان بعد الحرب العالمية الثانية.

ونتيجة للاختلاف الكبير في احتياجات الناس وقدراتهم على امتداد دورة الحياة، يمكن أن تكون عواقب التغيرات في هيكل الأعمار كبيرة. فالأطفال يستهلكون مخرجات أكثر مما ينتجون، ويلزمهم الحصول على كثير من الموارد للغذاء والملابس والسكن والرعاية الطبية والدراسة، وهم عادة لا يشتغلون. وعلى العكس من ذلك، غالبا ما يسهم الكبار بأكثر مما يستهلكون—من خلال العمل والادخار على حد سواء، مما يدعم تراكم رأس المال. وعادة ما يكون صافي مساهمة المسنين في موضع ما بين الاثنين. وغالبا ما يشتغل الناس بصورة أقل مع بلوغهم مرحلة متقدمة من العمر، وهم إما يدخرون أقل أو يستعينون بمدخراتهم لتمويل استهلاكهم في مرحلة التقاعد.

المكاسب الديمغرافية— يمكن للتغيرات في هيكل الأعمار أن تعزز النمو الاقتصادي بإتاحة إمكانية تحقيق ما يُعرف بالمكسب الديمغرافي— تُعطي دفعة لحصة الفرد من الدخل مقترنة بتراجع الخصوبة، الذي يخفف عبء إعالة الشباب، ويزيد نسبة العاملين والمدخرين في السكان، ويسمح بإعادة تخصيص الموارد من دعم الأطفال إلى بناء مصانع، وإرساء البنية التحتية، والاستثمار في التعليم والبحوث والتنمية.

كذلك غالبا ما يؤدي تراجع الخصوبة إلى تحرير المرأة من الإنجاب وتربية الأطفال، مما يدعم عرض العمالة. وبالمثل، غالبا ما ترتفع معدلات الادخار مع ارتفاع معدلات بقاء الكبار وتوقع فترات تقاعد أطول، ولا سيما في البلدان التي تثني سياساتها ومؤسساتها الناس عن العمل بعد أوائل أو منتصف الستينات من العمر.

ويمثل المكسب الديمغرافي فرصة تحقق سرعة نمو الدخل والحد من الفقر. ويمكن حفزه من خلال سياسات وبرامج تخفض وفيات الرُضَّع والأطفال وتعجيل وتيرته بالتشجيع على خفض مستوى الخصوبة—على سبيل المثال، بتوسيع إمكانات الحصول

الرسم البياني ٤

التحرك صعودا

مع تقدم مجموعة كبيرة من الشباب معا في العمر، تشق موجة عمرية طريقها خلال الهرم السكاني من القاعدة الصغيرة نحو الوسط ثم إلى أعمار القمة في نهاية الأمر.

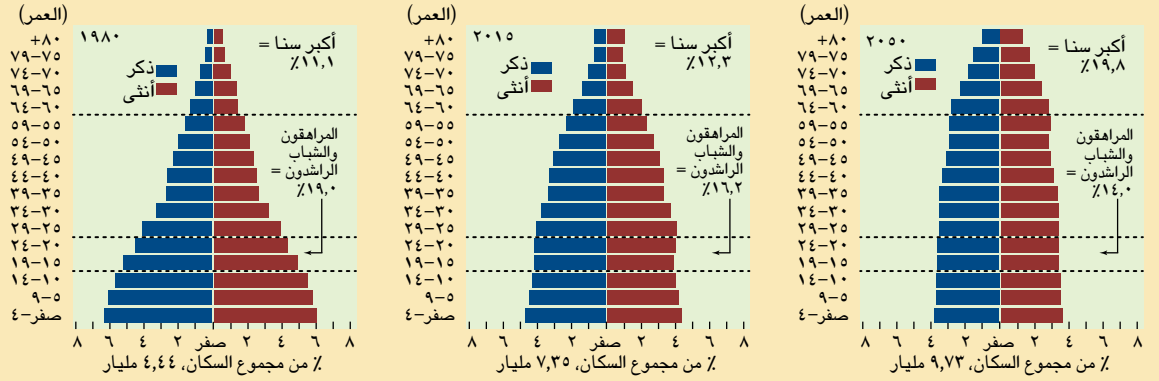

المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (٢٠١٤).

على الخدمات الصحية الأولية والإنجابية وتعليم الفتيات. ولكن المكسب الديمغرافي لا يتحقق آليا، إنما يعتمد تحقيقه على جوانب مهمة في البيئة الاقتصادية والقانونية مثل جودة الحوكمة والإدارة الاقتصادية الكلية والسياسة التجارية والبنية التحتية، وكفاءة أسواق العمل والمال، ومعدلات الاستثمار العام والخاص في الصحة والتعليم والتدريب.

وقد حقق عدد من البلدان مكاسب ديمغرافية في العقود الماضية، أبرزها النمور الشرق آسيوية (منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وجنوب كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية)، التي خفضت مواليدها بصورة حادة في الستينات والسبعينات من القرن العشرين واستفادت من المتنفس الاقتصادي بطريقة مذهلة من خلال سياسات التعليم والصحة الحصيفة، والإدارة الاقتصادية الكلية السليمة، والمشاركة بحرص مع الاقتصادات الإقليمية والعالمية. وفي هذه البلدان، يرجع نمو نصيب الفرد من الدخل سنويا الذي بلغ أكثر من نقطتين مئويتين (حوالي ثلث المجموع) إلى تراجع الخصوبة والارتفاع الحاد المقابل في نسبة السكان في سن العمل خلال الفترة بين ١٩٦٥ و٢٠٠٠.

ولكن على النقيض من ذلك، كان الأداء التنموي لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء أقل بكثير لأنها لم تكن قادرة على الهروب من العبء الساحق من إعالة الشباب وسرعة النمو السكاني. ويشير ارتفاع نسب الإعالة في معظم أنحاء إفريقيا إلى أن انخفاض الخصوبة يحمل إمكانات كبيرة لحفز ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

وفي جنوب آسيا، حيث انخفضت معدلات الخصوبة بدرجة كبيرة بالفعل، تغلب على المكاسب الديمغرافية آفاق قصيرة الأجل وسوف تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات في رأس المال البشري وتوفير فرص العمل.

المد والجزر في تضخم أعداد الشباب—هناك علاقة قوية بين الرخاء الاقتصادي بعيد المدى وتجربة المراهقين والشباب الراشدين قريبة المدى. فإلى جانب أعداد الشباب الكبيرة، فإن ما يتميزون به من مهارات وعادات وطاقة وتوقعات يجعلهم عاملا قويا للتقدم الاجتماعي والاقتصادي. ولا يزال استمرار معدلات البطالة المرتفعة—خاصة بين الشباب— يضعف تكوين روابط مثمرة ومستقرة بين الشباب وعالم العمل. ويذكرنا الربيع العربي الذي انطلق في بداية هذا العقد بواقع المخاطر الكبيرة التي يشكلها ارتفاع أعداد المراهقين والشباب الراشدين بين السكان على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمعات التي لا تحقق مستويات المعيشة كما يتوقعها المواطنون، وخاصة في الأنظمة غير الديمقراطية.

وبرغم ذلك، ربما خفت حدة هذه الضغوط الديمغرافية قريبا. فيمثل المراهقون والشباب الراشدون حاليا ١٦٪ من سكان العالم — فتتراوح نسبتهم بين أدنى مستوياتها ٩٪ في إسبانيا و١٠٪ في بلغاريا وإيطاليا واليابان وسلوفينيا إلى ٢٤٪ في ميكرونيزيا و٢٣٪ في ليسوتو وسوازيلند.

ولكن نسبتهم آخذة في الانخفاض في كل المناطق، وتسجل بعض البلدان انكماشا حتى في العدد المطلق للشباب في أعمار بين ١٥–٢٤ سنة. وبحلول عام ٢٠٢٠، ستسجل أكبر مستويات التراجع بالعدد المطلق كل من الصين (٣٢ مليونا) وفييت نام (٢,٣ مليون) وروسيا (١,٨ مليون) وإيران (١,٧ مليون) والولايات المتحدة (١,٤ مليون). وستسجل أعلى نسب تراجع كل من أرمينيا (–٢٥٪) ومولدوفا (–٢٤٪) وجورجيا (–٢٣٪). وتشمل أبرز الحالات الأخرى كوريا الجنوبية (–١٥٪) وكوبا (–٨٪) وألمانيا (–٧٪) والمملكة المتحدة (–٦٪) واليابان (–٤٪) وجنوب إفريقيا (–٣٪).

ويدل ذلك على احتمال تحسن الفرص التعليمية والاقتصادية. ولكن تقلص عدد الشباب له انعكاسات أخرى كذلك، ومنها احتمال توافر عدد أقل من العاملين لمساعدة الأعداد المتضخمة من كبار السن. وسيواجه العاملون الأصغر سنا مسؤوليات مادية ومالية متزايدة لدعم المسنين، بما في ذلك ارتفاع الضرائب للإنفاق على الرعاية الصحية وتمويل معاشات التقاعد في نظم المعاشات القائمة على الخصم من المنبع. وسيزداد الموقف تعقيدا في ظل تغير القوة الانتخابية، من كبار يافعين وفي عنفوان الشباب مثقلين بأعباء متزايدة إلى أعداد متنامية من المسنين المُعالين.

الشيخوخة العالمية— ذكر خبراء ديمغرافيا محترفون في مسح أُجري عام ٢٠٠٩ أن الشيخوخة هي أكبر القضايا السكانية التي ستواجه العالم في العشرين سنة القادمة (ماعدا خبراء الديمغرافيا في إفريقيا الذين قالوا إن القضية الأكبر هي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز).

وفي عام ١٩٥٠، كان ٨٪ من سكان العالم يُصنَّفون تحت فئة كبار السن (أي تبلغ أعمارهم ٦٠ عاما أو أكثر). ومنذ ذلك الحين، أخذت نسبة كبار السن من سكان العالم ترتفع بالتدريج حتى وصلت اليوم إلى ١٢٪، أي حوالي ٩٠٠ مليون نسمة. لكن هناك تغير حاد في الطريق. فبحلول عام ٢٠٥٠، سيصل عدد السكان البالغة أعمارهم أكثر من ٦٠ عام إلى ٢,١ مليار نسمة، أي ٢٢٪ من سكان العالم. وتتوقع الأمم المتحدة ارتفاع متوسط العمر العالمي من حوالي ٣٠ عاما اليوم إلى ٣٦ عاما في ٢٠٥٠ وأنه، باستثناء النيجر، ستزداد نسبة المسنين في جميع البلدان.

ويبلغ متوسط العمر في اليابان ٤٧ عاما وهو الأعلى في العالم ويُتوقع ارتفاعه إلى ٥٣ بحلول عام ٢٠٥٠. ولكن في ذلك الوقت سيكون متوسط العمر قد بلغ في كوريا الجنوبية ٥٤ عاما. وفي عام ٢٠٥٠، سيصل متوسط العمر في ٣٤ بلدا إلى المتوسط الحالي في اليابان وهو ٤٧ عاما أو أكبر. واليوم، نجد أن عدد سكان العالم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما يفوق عدد السكان في عمر ٦٠ عاما وأكبر بنسبة ٣٢٪. ولكن بحلول عام ٢٠٢٦ سيتساوى حجم المجموعتين. وبعد ذلك، سيزداد عدد السكان البالغة أعمارهم أكثر من ٦٠ عاما بسرعة ليتجاوز المراهقين والشباب الراشدين. وقد حدث هذا التجاوز بالفعل في عام ١٩٨٤ في الاقتصادات المتقدمة ويُتوقع حدوثه في ٢٠٣٥ في المناطق الأقل نموا.

آثار غير مُحبَّذة

تشكل سرعة شيخوخة السكان مصدرا كبيرا للقلق، وقد ارتبطت ببساطة بكثير من الظواهر غير المحبذة، مثل نقص القوى العاملة، وحالات

سرعة شيخوخة السكان تشكل مصدرا كبيرا للقلق

تباطؤ النمو الاقتصادي، وانهيار أسواق الأصول، والضائقة المالية، والانهيار المالي لنظم التقاعد والرعاية الصحية، وتلاشي المكاسب الديمغرافية.

ولكن التغير الديمغرافي غالبا ما يحفز كذلك على موازنة التكيف السلوكي والابتكارات التكنولوجية والمؤسسية. وكثُرت التوقعات المتشائمة عندما كان عدد السكان يتضاعف من ٣ إلى ٦ مليارات نسمة في الفترة بين ١٩٦٠ و٢٠٠٠. ولكن نصيب الفرد من الدخل في العالم ازداد بأكثر من الضعف خلال هذه العقود الأربعة، وازداد العمر المتوقع بأكثر من ١٥ عاما، ووصلت مستويات الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى العموم في كثير من البلدان.

وهناك احتمالات بأن شيخوخة السكان ستحفز على التكيف بشكل مماثل. فهناك عدد هائل من الاستراتيجيات لإدراك الإمكانات التي يوفرها طول الأعمار لتحقيق مكاسب الرخاء والتخلص من الأعباء.

وتعتمد مجموعة من هذه الاستراتيجيات على زيادة المدخرات واتساع مشاركة الإناث في القوى العاملة التي تلي انخفاض الخصوبة، ربما مدفوعة باعتماد سياسات تسهل الجمع بين العمل والأسرة. وتنطوي مجموعة أخرى على زيادة هائلة في الحجم الفعلي للقوى العاملة من خلال الاستثمارات القوية في صحة الطفل والتحصيل الدراسي وجودة التعليم. ويمكن أن تسهم مؤسسات الأعمال بدور من خلال المساعدة على إصلاح الممارسات المعنية بالموارد البشرية لتوفير بيئة عمل مواتية بقدر أكبر للعاملين الأكبر سنا وتوسيع الفرص لزيادة وشحذ مهارات العاملين في جميع الأعمار. وقد يكون من العوامل الأخرى التي تخفف آثار تزايد السكان المسنين التطور التكنولوجي مثل «الروبوت الاجتماعي» الذي يساعد في أداء أنشطة جسدية ومعرفية حيوية وإعادة تصميم المدن لتعزيز حياة أكثر نشاطا وأفضل صحة للمسنين. ويشكل تعديل نطاقات التغطية ومعدلات المساهمة والمزايا التي تُصرف من نظم الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد العامة هو أيضا استجابة طبيعية للضغوط المالية المصاحبة لشيخوخة السكان، وإن كان ينطوي على مخاطر إثارة التوترات بين الأجيال.

ويمكن رفع السن القانوني للتقاعد كرد فعل قوي لتشدد الأوضاع في سوق العمل المقترن بشيخوخة السكان. وقد ظل سن التقاعد مستقرا بصورة ملموسة على مدى عقود، حتى في مواجهة الارتفاع الحاد في طول الأعمار. ومن شأن الانخفاض المتوقع في نسبة السكان في سن العمل إلى السكان في غير سن العمل أن يكون أقل إذا ارتفعت الشريحة العُليا من السكان في سن العمل إلى ٧٠٪ على امتداد ربع القرن القادم.

وبطبيعة الحال، لا يفيد انضمام راشدين أكبر سنا إلى القوى العاملة إلا إذا كانوا يتمتعون بصحة جيدة بما يكفي لكي يصبحوا منتجين. ومن شأن زيادة التركيز على الوقاية من الأمراض أن يسهم بدور مهم في التكيف مع شيخوخة السكان. ويتضمن ذلك التزاما بنظم غذائية صحية بقدر أكبر، ونشاط بدني أكثر، وتخفيض استهلاك التبغ والكحول الضار، وإعطاء مزيد من التطعيمات للكبار ضد أمراض مثل الإنفلونزا والالتهاب الرئوي الحاد والهربس النطاقي.

واقترح البعض كذلك دعم زيادة معدلات الهجرة من بلدان سكانها «شباب»، كالبلدان في إفريقيا، إلى بلدان سكانها «كبار» كما في أوروبا، كإحدى الخطوات الأخرى نحو التكيف مع شيخوخة السكان. ويمكن حفز الهجرة الدولية كرد فعل لشيخوخة السكان، ولكنه من غير المرجح أن يخفف الأمر كثيرا نظرا للمعارضة الاجتماعية والسياسية لاستمرار الهجرة الجماعية في معظم البلدان مرتفعة الدخل.

طريق للمستقبل

لا يزال العالم يمر بأكبر مراحل التحول الديمغرافي في تاريخ البشرية. فالتغيرات في طول الأعمار والخصوبة، إلى جانب التحضر والهجرة، عوامل قوية تشكل مستقبلنا الديمغرافي، وتبشر بعواقب اجتماعية وسياسية واقتصادية وبيئية كبيرة. وسيتسنى على الأرجح التغلب على التحديات وإن كانت جسيمة. ويتيح التكيف السلوكي، والابتكار التكنولوجي، وتغير السياسات والمؤسسات إمكانات كبيرة لموازنة العواقب السلبية والاستفادة من الفرص الواعدة، لكن سيقتضي تطبيقها توافر الموارد المالية وتوفير قيادة وطنية وعالمية قوية. ولا يُرجح تحقق أسوأ المخاوف المصاحبة لسرعة النمو السكاني وشيخوخة السكان. ولكن قبل أن نتيقن من ذلك، يجب إجراء كثير من التحليل والحوار والتكيف السلوكي وإصلاح السياسة في المجالين العام والخاص. ■

ديفيد بلوم، أستاذ علم الاقتصاد والديمغرافيا في كلية دراسات الصحة والسكان العالمية بجامعة هارفارد الأمريكية.